شح المعروض يعزز التفاؤل

أسعار النفط تعاود الاستقرار بعد 3 أسابيع من التراجعات

سجل النفط مستوى دون 74 دولارا للبرميل، لكنه في طريقه لإنهاء الأسبوع دون تغير يذكر، بعد انتعاشه من انخفاض حاد الإثنين، مدعوما بتوقعات بأن المعروض سيظل شحيحا مع تعافي الطلب.

وتراجعت أسعار النفط والأصول مرتفعة المخاطر الأخرى في بداية الأسبوع، بسبب القلق حيال الأثر في الاقتصاد والطلب، من تزايد حالات الإصابة بسلالة دلتا المتحورة من كوفيد – 19 في الولايات المتحدة وبريطانيا واليابان وأماكن أخرى.

ونزل خام برنت 11 سنتا بما يعادل 0.2 في المائة إلى 73.68 دولار للبرميل بحلول الساعة 08:10 بتوقيت جرينتش بعد أن قفز 2.2 في المائة أمس الأول، كما نزل خام غرب تكساس الوسيط الأمريكي 18 سنتا أو 0.3 في المائة إلى 71.73 دولار للبرميل بعد ارتفاعه 2.3 في المائة الخميس.

ووفقا لـ«رويترز»، على أساس أسبوعي، يتجه خام برنت لإنهاء الأسبوع مستقرا بعد أن انخفض في الأسابيع الثلاثة السابقة، ومن المتوقع أيضا أن يظل الخام الأمريكي مستقرا خلال الأسبوع.

وانخفض كلا العقدين بنحو 7 في المائة الإثنين، لكنهما عوضا كل تلك الخسائر مع توقع المستثمرين أن يظل الطلب قويا وأن تتلقى السوق دعما من تراجع مخزونات النفط وارتفاع معدلات التطعيمات.

ومن المتوقع أن يتجاوز نمو الطلب العرض بعد اتفاق بين منظمة الدول المصدرة للبترول وحلفائها، في إطار مجموعة «أوبك+»، على إعادة 400 ألف برميل يوميا كل شهر بدءا من (أغسطس).

وقال محللون من «إيه.إن.زد ريسيرش» في تقرير «إن السوق بدأت تشعر بأن الزيادة البالغة 400 ألف برميل في اليوم لن تكون كافية للحفاظ على توازن السوق، وإن المخزونات في الولايات المتحدة وفي دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية آخذة في الانخفاض».

وقال إدوارد مويا، كبير المحللين في «أواندا»، «إن التقلبات في قطاع الطاقة ما زالت كبيرة مع محاولة المتعاملين استيعاب ضعف الطلب في المدى القصير من جراء بواعث القلق حيال سلالة «دلتا» وتوقعات استمرار شح الخام لنهاية العام»، وتابع «سيكابد النفط مصاعب لتعويض خسائره إلى أن يبدأ انحسار موجة القيود الجديدة في أنحاء جنوب شرق آسيا وأستراليا وأوروبا».

وأظهرت بيانات إدارة معلومات الطاقة الأمريكية ارتفاع مخزونات الخام في الولايات المتحدة، أكبر مستهلك للنفط في العالم، 2.1 مليون برميل الأسبوع الماضي إلى 439.7 مليون برميل، في زيادة لم تكن متوقعة هي الأولى منذ (مايو).

وفي سياق متصل، قالت «غازبروم نفط» الروسية المنتجة للنفط أمس، «إن إنتاج النفط في حقل سرقلة في كردستان العراق وصل إلى نحو 30 ألف برميل يوميا»، مؤكدة أنها حفرت بئر إنتاج رابعة في (أبريل)، ما رفع الإنتاج وسيساعد في الحفاظ على مستويات الإنتاج.

وتمتلك «غازبروم نفط» 40 في المائة في امتياز كرميان، حيث يقع حقل سرقلة، و80 في المائة في امتيازي حلبجة وشكل. وقالت «غازبروم نفط»، «إن العام الماضي شهد إنتاج أكثر من 1.2 مليون طن في سرقالة، وذلك من أصل 9.3 مليون برميل».

وزيرة الخزانة الأميركية توجه تحذيراً للكونجرس بشأن سقف الدين

حثت وزيرة الخزانة الأمريكية جانيت يلين مشرعين على زيادة أو تعليق سقف الدين الوطني بأسرع وقت ممكن وحذرت من أنه إذا لم يتخذ الكونجرس إجراء بحلول الثاني من أغسطس فإن وزارتها ستحتاج إلى اتخاذ «إجراءات استثنائية» لمنع تخلف الولايات المتحدة عن سداد ديون.

وفي الوقت الذي اندلعت فيه معركة بين ممثلي الحزبين الجمهوري والديمقراطي بشأن رفع سقف الدين في الكونجرس، أبلغت يلين رئيسة مجلس النواب نانسي بيلوسي في خطاب أن الدين القائم للولايات المتحدة سيصل إلى الحد القانوني في أول أغسطس.

وقالت يلين في الخطاب الذي أُرسل أيضا إلى أعضاء آخرين كبار في الكونجرس من كلا الحزبين « ، تعلن الخزانة أنها ستعلق بيع سلسلة أوراق مالية خاصة بالولايات والحكومات المحلية في الساعة 12:00 مساء من 30 يوليو 2021».

وقالت يلين إن التعليق سيستمر حتى يتم تعليق سقف الدين أو زيادته.

وأضافت يلين «إذا لم يتحرك الكونجرس لتعليق أو زيادة حد الدين بحلول يوم الاثنين الثاني من أغسطس 2021، ستحتاج الخزانة إلى الشروع في اتخاذ إجراءات محددة إضافية استثنائية لمنع الولايات المتحدة من التعثر في سداد التزاماتها»، وفقا لـ«رويترز».

جانيت يلين

وقد يؤدي الإخفاق في حل الخلافات بشأن ما إذا كان يجب أن تصاحب تخفيضات للإنفاق الحكومي زيادة الحد القانوني للدين، البالغ حاليا 28.5 تريليون دولار، إلى إغلاق الحكومة الاتحادية، مثلما حدث ثلاث مرات في العقد الفائت، أو حتى تخلف عن سداد الدين.

النقد الدولي: اقتصاد العالم يخسر 15 تريليون دولار بضغط كورونا

قدر صندوق النقد الدولي خسائر الاقتصاد العالمي جراء جائحة كورونا بنحو 15 تريليون دولار حتى نهاية 2024، بما يعادل 2.8 بالمئة من إجمالي الناتج العالمي.

وقال النائب الأول لمدير عام صندوق النقد الدولي، جيفري أوكاموتو، في بيان عبر الموقع الإلكتروني للصندوق، الأربعاء، إن «الإصلاحات الداعمة للنمو تم تأجيلها، إن لم يكن قد تم التراجع عنها، وأن الاقتصادات أصيبت ببعض الندوب الغائرة».

ومنذ مارس 2020، أنفقت الحكومات نحو 16 تريليون دولار لتقديم الدعم المالي أثناء الجائحة.

وكانت البنوك المركزية على مستوى العالم زادت ميزانياتها العمومية بقيمة مجمعة قدرها 7.5 تريليون دولار لمواجهة الجائحة، وضخت سيولة في 2020 فقط تتجاوز ما ضخته في السنوات العشر الماضية مجتمعة.

وقال أوكاموتو، إن «الطاقة التي وجهت للإنفاق على عمليات التطعيم وخطط التعافي ينبغي أن توجه هي نفسها إلى التدابير الداعمة للنمو من أجل تعويض هذه الخسارة».

وأوضح المسؤول في المؤسسة المالية الدولية أن التعافي من الأزمة سيستغرق سنوات بالنسبة لمعظم البلدان.

وأضاف أن «التحدي الأساسي أمام هذا الجيل من صناع السياسات يتمثل في الجمع بين الإصلاحات الداعمة للنمو والإنفاق من أجل التعافي، لتحقيق الرخاء المأمول».

الدين العام لمنطقة اليورو يتجاوز 100 بالمئة من الناتج المحلي

تجاوزت نسبة الدين العام 100 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي في منطقة اليورو خلال الربع الأول 2021، لأول مرة على الإطلاق.

وحسب بيانات المكتب الأوروبي للإحصاء «يورستات» الصادرة، الخميس، فإن الدين العام خلال الربع الأول 2021 سجل 110.5 بالمئة من 97.8 بالمئة في الربع الرابع 2020.

يأتي الارتفاع، وسط تزايد اعتماد دول التكتل المؤلف من 19 دولة، على أسواق الدين العالمية لتلبية ارتفاع النفقات وتذبذب الإيرادات الناجم عن جائحة كورونا.

وقال «يوروستات»، إن قيمة الدين العام حتى نهاية الربع الأول 2021، سجل 11.43 تريليون يورو (13.48 تريليون دولار)، مقارنة مع 11.1 تريليون يورو (13 مليار دولار) بنهاية 2020.

وفي الاتحاد الأوروبي، ارتفعت نسبة الدين العام إلى 92.9 بالمئة في الربع الأول من العام الحالي، مقابل 90.5 بالمئة في الربع الرابع 2020.

وبلغت قيمة الدين العام في الاتحاد الأوروبي (27 دولة)، نحو 12.42 تريليون يورو (14.65 تريليون دولار)، صعودا من 12.077 تريليون يورو (14.25 تريليون دولار) بنهاية 2020.

وفق البيانات، مثلت سندات الدين 82.6 بالمئة من إجمالي الدين العام في منطقة اليورو و82.2 بالمئة في الاتحاد الأوروبي.

سجلت أعلى نسب الدين العام، حتى نهاية الربع الأول 2021، في اليونان بنسبة 209.3 بالمئة، وإيطاليا 160.0 بالمئة، والبرتغال 137.2 بالمئة.

وتشمل منطقة اليورو، بلدان بلجيكا وألمانيا وإستونيا وإيرلندا واليونان وإسبانيا وفرنسا وإيطاليا وقبرص الرومية، ولاتفيا وليتوانيا ولوكسمبورغ ومالطا وهولندا والنمسا والبرتغال وسلوفينيا وسلوفاكيا وفنلندا المتحدة.

فيما يضم الاتحاد الأوروبي دول منطقة اليورو، إضافةً إلى كل من بلغاريا والتشيك والدنمارك وكرواتيا والمجر وبولندا ورومانيا والسويد.

«اليوان» الصيني في طريقه إلى العالمية

أظهر مسح لمنتدى المؤسسات النقدية والمالية الرسمية، أن «اليوان» في طريقه للتحول إلى عملة عالمية، إذ يخطط نحو ثلث البنوك المركزية حول العالم لرفع احتياطياتها من العملة الصينية.

ووفق نتائج مسح المستثمر الحكومي العالمي، الذي ينشره منتدى المؤسسات النقدية والمالية الرسمية سنويا، فإن 30 بالمئة من البنوك المركزية تخطط لزيادة حيازاتها من اليوان على مدى العامين القادمين.

وحسب المنتدى تبلغ حصة اليوان حاليا 10 بالمئة من احتياطيات النقد الأجنبي للبنوك المركزية.

وبيّن المسح أن 20 بالمئة من البنوك المركزية تخطط لتقليص حيازاتها من الدولار الأمريكي خلال نفس الفترة، و18 بالمئة تخطط لتقليص حيازات اليورو.

وأظهر المسح أن البنوك المركزية، وصناديق الثروة السيادية، وصناديق التقاعد، باتت تسيطر على مستوى قياسي مرتفع من الأصول عند 42.7 تريليون دولار.

وفي 2020، بلغت احتياطيات البنوك المركزية 15.3 تريليون دولار، بزيادة 1.3 تريليون دولار عن مستواها بنهاية 2019. و«منتدى المؤسسات النقدية والمالية الرسمية» (OMFIF) مؤسسة فكرية مستقلة، لها مقران في بريطانيا والولايات المتحدة، وتركز على الاستثمارات المتعلقة بالبنوك المركزية والصناديق السيادية وصناديق التقاعد ووزارات المالية.

«المركزي» الأوروبي يثبت سعر الفائدة ويتعهد بدعم اقتصاد التكتل

أعلن البنك المركزي الأوروبي، الإبقاء على معدلات الفائدة وبرنامج التحفيز النقدي دون تغيير، متعهدا باستمرار دعم اقتصادات المنطقة في ظل المخاطر الصحية.

وأفاد المركزي في بيان، أنه ثبت الفائدة على الودائع عند سالب 0.5 بالمئة، كما أبقى الفائدة على عمليات إعادة التمويل الرئيسية والإقراض الهامشي، عند صفر بالمئة و0.25 بالمئة على التوالي.

وأكد البنك التزامه الحفاظ على موقف السياسة النقدية التيسيرية لتحقيق هدف التضخم.

وبحسب البيان، كانت أسعار الفائدة الرئيسية للبنك المركزي الأوروبي قريبة من الحد الأدنى لبعض الوقت.

ولا تزال التوقعات على المدى المتوسط للتضخم، أقل بكثير من هدف مجلس الإدارة البالغ قرب 2 بالمئة، رغم أن أسعار المستهلك تسجل حاليا مستويات مرتفعة، لكن خبراء في المركزي يقولون إنه ارتفاع مؤقت وليس مستداما.

مصر ترفع أسعار الوقود المحلي للمرة الثانية على التوالي

قالت وزارة البترول المصرية في بيان إن لجنة التسعير التلقائي للمنتجات البترولية رفعت اليوم الجمعة أسعار الوقود، وذلك للمرة الثانية على التوالي منذ تأسيسها في أكتوبر 2019 عقب استكمال إصلاحات للدعم. وكانت آخر مرت رُفعت فيها الأسعار في أبريل الماضي، وذلك مع مضي مصر، وهي مستورد صاف للنفط، في إنهاء تدريجي للدعم على منتجات الوقود في إطار برنامج إصلاح مدعوم من صندوق النقد الدولي. وظلت الأسعار مستقرة على مدى السنة السابقة بعد أن خُفضت في أبريل نيسان 2020 وأكتوبر تشرين الأول 2019.

وأضافت الوزارة في بيان صحافي أن مصر رفعت سعر البنزين 95 أوكتان إلى تسعة جنيهات للتر من 8.75 جنيه والبنزين 92 إلى ثمانية جنيهات من 7.75 جنيه والبنزين 80 إلى 6.75 جنيه من 6.50 جنيه.

روسيا ترفع سعر الفائدة الرئيسي

رفع البنك المركزي الروسي سعر الفائدة الرئيسي إلى 6.5 بالمئة لكبح التضخم المرتفع بعناد ولمح إلى أن المزيد من الزيادات في أسعار الفائدة ممكنة حتى بعد الزيادة البالغة 100 نقطة أساس، في أكبر تحرك منذ أواخر 2014.

وبعد أن خفضت سعر الفائدة إلى مستوى قياسي متدن عند 4.25% في خضم جائحة كورونا في 2020، شرعت روسيا هذا العام في دورة تشديد نقدي لكبح التضخم، وهو قضية حساسة قبل الانتخابات البرلمانية في سبتمبر).

وقالت محافظة البنك المركزي إلفيرا نابيولينا، التي قدمت عرضاً حول إجراء رفع الفائدة، إن البنك درس أيضاً زيادات بواقع 50 و75 نقطة أساس لكنه اختار تحركاً أكثر قوة لإعادة التضخم إلى هدفه عند 4%.

والقرار الصادر اليوم، وهو رابع زيادة لأسعار الفائدة منذ بداية العام الجاري، يأتي بعد أن تجاوز التضخم السنوي لأسعار المستهلكين، وهو المسؤولية الرئيسية للبنك المركزي، التوقعات وتسارع إلى 6.5% في يونيو)، وهو أعلى مستوياته منذ أغسطس) 2016 حين كانت الفائدة الرئيسية 10.5%.

وقال البنك المركزي في بيان «إذ تطور الوضع بما يتماشى مع التصور الأساسي، فإن بنك روسيا سيدرس ضرورة زيادة أخرى للفائدة الرئيسية في اجتماعاته المقبلة».

المغرب يطلق 23 مشروعاً استثمارياً بقيمة مليار دولار

صدّقت الحكومة المغربية، على 23 مشروع اتفاقية استثمار جديدة بميزانية تبلغ نحو مليار دولار، من شأنها توفير قرابة 8 آلاف فرصة عمل مباشرة وغير مباشرة.

جاء ذلك خلال اجتماع الدورة 80 للجنة الوطنية للاستثمارات برئاسة رئيس الحكومة سعد الدين العثماني، بالعاصمة الرباط، وفق بيان نشرته رئاسة الحكومة عبر موقعها الإلكتروني.

وذكر البيان، أنه «تمت المصادقة خلال الاجتماع على 23 مشروع اتفاقية وملاحق اتفاقيات استثمار بغلاف مالي إجمالي يناهز 9.74 مليار درهم» (حوالي مليار دولار).

وتوقع أن «توفر هذه المشاريع 2605 فرصة عمل مباشرة، و5382 فرصة غير مباشرة».

وتتوزع المشاريع، بحسب البيان، على مختلف جهات المملكة، وتهم على الخصوص قطاعات الصناعة، والسياحة، والصناعات الغذائية.

أوقات عصيبة تنتظر قطاع السياحة الإسباني

ترى أليسيا رينا، رئيسة اتحاد مديري الفنادق في جزر البليار AEDH الإسبانية، أن قطاع السياحة الإسباني تنتظره أوقات عصيبة، إذا صنفت الحكومة الألمانية إسبانيا منطقة عالية الإصابة بفيروس كورونا.

وقالت رينا في تصريحات «إذا حدث ذلك، فلن يكون ذلك خبرا سارا، القطاع يعتمد على حملة التطعيم التي تتقدم بشكل جيد».

وأضافت «نأمل أن تتغير البيانات إلى الأفضل قريبا، بينما تعمل إسبانيا جاهدة على تنفيذ الإجراءات الضرورية لعكس الاتجاه».

وذكرت رينا أنه قد يتعين على الناس تعلم كيفية التعايش مع الفيروس، مع مراقبة الوضع في المستشفيات على وجه الخصوص، وفي وحدات العناية المركزة. ومنذ نهاية (يونيو) الماضي، ارتفعت أعداد الإصابات بكورونا بشكل كبير في كل مكان في إسبانيا، التي تسجل بعض أسوأ معدلات الإصابة مقارنة بجميع أنحاء أوروبا.

وفي غضون شهر واحد، تم إحصاء نحو 475 ألف إصابة جديدة، وارتفع معدل الإصابة بين كل مائة ألف نسمة لمدة سبعة أيام من 42 إصابة في (يونيو) الماضي إلى 333 إصابة الآن، وهو أعلى بكثير من حد المائتي إصابة، الذي يمكن بناء عليه أن تعلن ألمانيا دولة منطقة عالية الإصابة. وفي مايوركا ارتفع معدل الإصابة أخيرا إلى 365 إصابة لكل مائة ألف نسمة في غضون أسبوع.

وسجلت إسبانيا الأسبوع الماضي، قفزة جديدة في معدل الإصابة بكوفيد – 19، حيث رصدت 61628 إصابة.

ورغم تسارع الإصابات، قال اتحاد صناعة النقل الجوي «إن الحجز للسفر إلى إسبانيا زاد أربعة أمثال منذ الثامن من (يوليو) عندما أعلنت بريطانيا رفع حجر صحي مدته عشرة أيام عن السياح العائدين الذين تلقوا التطعيم بدءا من 19 (يوليو)». وفي موسم سياحي متقلب، نصحت ألمانيا وفرنسا مواطنيهما بعدم السفر إلى إسبانيا حيث دفعت زيادة مستمرة في حالات الإصابة بكوفيد – 19 بعض المناطق الإسبانية إلى إعادة فرض حظر التجول.

ومع تسارع حملات التلقيح والتخفيف التدريجي للإغلاقات العامة التي شهدتها البلاد أظهرت بيانات وزارة العمل الإسبانية الصادرة مطلع الشهر الجاري، تراجع أعداد العاطلين بأكبر قدر لها في (يونيو) الماضي.

وتراجع عدد العاطلين المسجلين في إسبانيا الشهر الماضي بمقدار 166911 عاطلا، بعد تراجعه بمقدار 129378 في (مايو) الماضي، ويعد هذا التراجع الشهري لعدد العاطلين في إسبانيا هو الرابع على التوالي.

وفي الوقت نفسه تراجع عدد العاطلين الشهر الماضي مقارنة بالشهر نفسه من العام الماضي، بمقدار 248544 عاطلا، أي بنسبة 6.43 في المائة سنويا.

وعلى صعيد القطاعات الاقتصادية، تراجع عدد العاطلين المسجلين في قطاع الخدمات بمقدار 131217 عاطلا وفي الصناعة بمقدار 12698 عاطلا. وتراجع عدد العاطلين في قطاع التشييد بمقدار 11763 عاطلا، في حين ارتفع عددهم في قطاع الزراعة بمقدار 1882 عاطلا. كما انخفض عدد العاطلين بين الشباب الأقل من 25 عاما بمقدار 23557 عاطلا أو بنسبة 7.3 في المائة، مقارنة بالشهر السابق.